ما هو المطلوب من قانون ضريبة الدخل الجديد؟!

تموز ٢٠١٨

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

خلفية	4
خصائص النظام الضريبي الجيد والعصري	5
المالية العامة في الأردن	6
قانون ضريبة الدخل المعمول به حالياً؛ بعض التعليقات والملاحظات	10
الملخص والتوصيات	13

1. خلفية

من المعروف أن الأردن يواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه التحديات تتضمن عدم استقرار وتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتراجع جودة الخدمات العامة، بالإضافة لذلك فإن الأردنيين يواجهون مشكلة تدني دخولهم حيث تظهر بيانات مؤسسة الضمان الاجتماعي بأن 85.2% من المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي يتقاضون رواتب شهرية أقل من 700 دينار أردني.

وكان للتحديات الاقتصادية دور فعال في دفع المتظاهرين إلى الشارع في حزيران من العام الجاري (2018) في عمّان والمحافظات الأخرى، حيث كان العامل الأكبر لدفع الناس إلى الاحتجاج هو قانون ضريبة الدخل الذي طرحته حكومة الدكتور هاني الملقي، ومن ثم تم سحب هذا القانون من قبل رئيس الحكومة الجديد الدكتور عمر الرزاز.

وقد جاء تكليف جلالة الملك للدكتور عمر الرزاز بتشكيل الحكومة استجابةً لهذه الاحتجاجات الشعبية على الأوضاع الاقتصادية وقانون ضريبة الدخل الذي تم سحبه. حيث كلف جلالة الملك الحكومة الجديدة بالعديد من الأهداف التي يجب أن تعمل على تحقيقها، والتي تتضمن: إطلاق حوار وطني للوصول إلى نظام ضريبي عادل وشفاف يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى الارتقاء بالخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل.

ويهدف منتدى الاستراتيجيات الأردني من خلال ورقة الموقف هذه إلى إيصال رأي وموقف المنتدى للمساهمة في إثراء الحوار الوطني القائم حول قانون ضريبة الدخل الذي ستخرج به حكومة الدكتور عمر الرزاز بعد الانتهاء من هذا الحوار.

وتنقسم هذه الورقة إلى عدة أجزاء، في الجزء الثاني منها يقوم المنتدى بتوضيح أهم الخصائص لنظام ضريبي عصري وتنموي، وفي القسم الثالث منها نقوم بسرد بعض المشاهدات والملاحظات التي تعكس وضع المالية العامة في الأردن وحاجة الدولة لتحقيق إيرادات إضافية. وبناءً على الخصائص التي يراها المنتدى ملازمة لوجود نظام ضريبي جيد وعصري نقوم بتقييم قانون ضريبة الدخل المعمول به حالياً (قانون رقم 34 للعام 2014)، وتوصياتنا المطلوبة لتعديله.

2. خصائص النظام الضريبي الجيد والعصري

يرى منتدى الاستراتيجيات الأردني بأن أي نظام ضريبي جيد يجب أن يتمتع بالصفات التالية:

أ. **العدالة**: يجب أن يكون النظام الضريبي عادلاً؛ أي أنه يجب على الذين يحققون دخولاً أعلى أن يتحملوا أعباءً ضريبية أعلى من أولئك الذين دخولهم أقل. وذوي الدخول المتساوية يجب أن يدفعوا ضرائب متساوية. وليكون النظام الضريبي أكثر عدلاً يجب ألا تكون الضرائب غير المباشرة هي المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية للحكومة وألا تتحكم بالنظام الضريبي.

ب. **الوضوح والشفافية**: يجب ان لا يكون نص قانون الضريبة معقداً، ويجب أن يكون بسيطاً ومفهوماً كي لا يسئ استخدامه خبراء الضريبة، وأن يحمي المكلفين من استغلال بعض الموظفين والمدققين في دائرة ضريبة الدخل. وبحيث يكون المكلفون قادرون على تقييم التزاماتهم لدائرة ضريبة الدخل والمبالغ المستحقة عليهم بطريقة سهلة ومباشرة.

ج. **التنوع**: ان النظام الضريبي الجيد يجب أن يقوم على مبدأ التنوع الضريبي؛ أي أنه يجب ألا تعتمد الحكومة على نوع واحد أو أنواع محددة من الضرائب لتحقيق إيرادات ضريبية، أو أن يتحكم مصدر واحد للإيرادات الضريبية بالنظام الضريبي. حيث أنه إذا قلت الإيرادات الضريبية من أحد مصادر الإيرادات الضريبية "المتحكمة" بالنظام الضريبي فإن ذلك سوف يعرض المالية العامة للدولة لخطر بسبب انحدار مستوى الإيرادات الضريبية.

د. **المرونة**: يجب أن يتمتع النظام الضريبية بخاصية "المرونة الضريبية"؛ أي أنه مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يؤدي النظام الضريبي إلى زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (المرونة الضريبية الملائمة). وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان النظام الضريبي تصاعدياً وكانت الإيرادات الضريبية منوعة وغير مُتحكم بها من مصدر واحد (مثل: ضريبة المبيعات) سيكون من السهل تحقيق المرونة في النظام الضريبي (المرونة الضريبية).

هـ. **تعزيز الموارد المالية للدولة**: يجب أن يؤدي القانون إلى تعزيز إيرادات الدولة وزيادة قدرتها على تحقيق إيرادات كافية، لكي يمكنها ذلك من القيام بأنشطتها التنموية وتقديم الخدمات العامة. حيث ان تخصيص هذه الموارد لتوفير خدمات عامة ذات كفاءة وكفاية سوف يساهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل لكافة الطبقات الاجتماعية.

3. المالية العامة في الأردن

عند الحديث عن موضوع المالية العامة، فإنه يتم تناول ما يأتي: الإيرادات الضريبية والانفاق الحكومي والإجراءات المتعلقة بالموازنة العامة وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي وإدارة الدين العام. ونظراً لأهميتها؛ يجب أن تبقى السياسة المالية على سلم أولويات الحكومة دوماً.

أولاً، تراجع معدل الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن من 43.7% خلال الفترة (1976-1985) إلى 29.9% خلال العامين (2016-2017). وإذا اضفنا إلى هذا المعدل ما انفقته البلديات والمجالس المحلية خلال العامين (2016-2017) سيصل معدل الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذين العامين إلى 32.3%. وعلى الرغم من حقيقة بأنه هنالك دوماً فرصة لتحسين وتطوير كفاءة الانفاق العام، فإن هذه المعدلات (29.9% و32.3%) أقل مما هي عليه في العديد من الدول مثل: تركيا (37%)، الولايات المتحدة الامريكية (40.4%) استونيا (42.3%) بولندا (42.6%) وفرنسا (56.8%).

الشكل 1: اجمالي الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن (1976-2017)

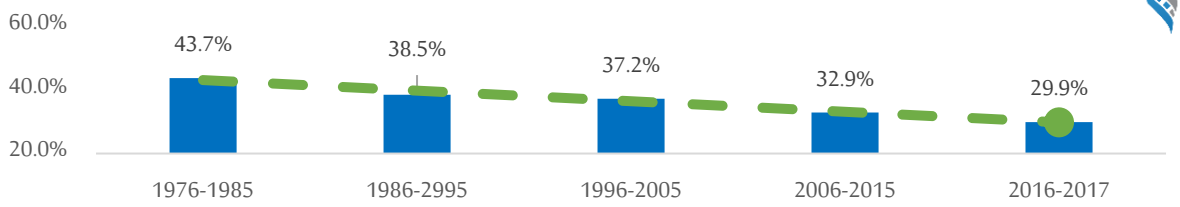

ثانياً، يعزى الانخفاض في اجمالي الانفاق العام (جاري ورأسمالي) إلى الانخفاض في الانفاق الرأسمالي، حيث انخفض معدل الانفاق الرأسمالي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي من 15% خلال الفترة (1970-1980) إلى 3.7% خلال العامين (2016-2017). وقد أثر الانخفاض في الانفاق الرأسمالي سلباً على كفاية وكفاءة الخدمات العامة في الأعوام الأخيرة.

الشكل 2: معدل الانفاق الرأسمالي نسبةً إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن (1970-2017)

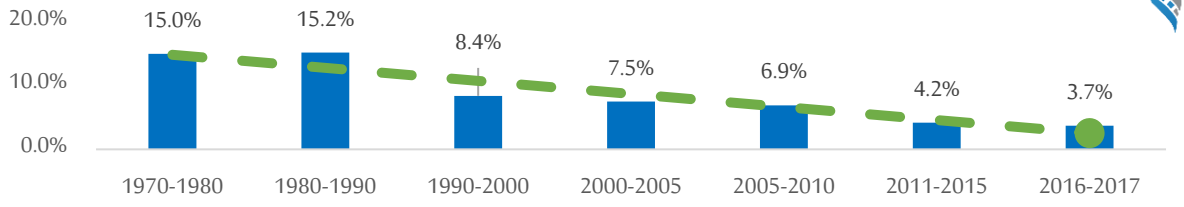

ثالثاً، فيما يتعلق بالإنفاق فإن هنالك بنوداً محدودة يتم الانفاق عليها ولكنها تشكل جزءاً كبيراً من حجم الانفاق العام في الأردن، حيث شكل الإنفاق العسكري والإنفاق على الرواتب والتعويضات ومصاريف دفعات فوائد الدين العام ومشتريات البضائع والخدمات نحو 90% من الانفاق العام خلال الفترة (2015-2017).

الشكل 3: المكونات الرئيسية للانفاق العام في الأردن (2015-2017)

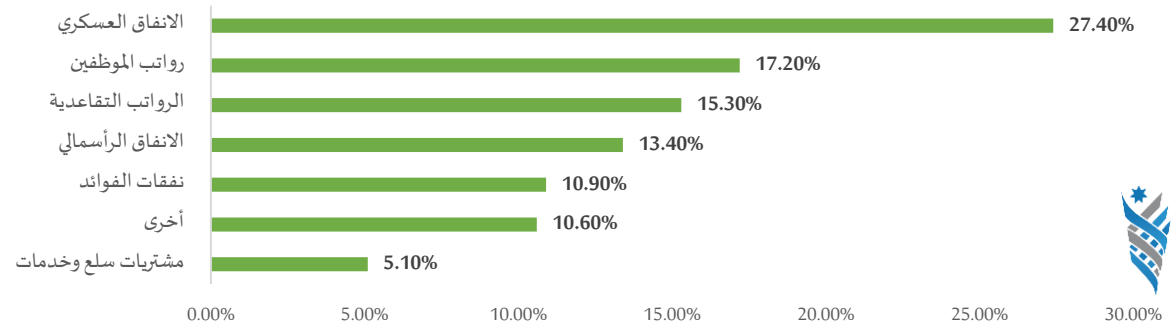

رابعاً، على الرغم من انخفاض الانفاق العام في الأردن إلا أننا ما زلنا نعاني من عجز مستمر في الموازنة العامة قبل المنح وبعدها.

الشكل 4: نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي (2010-2018)

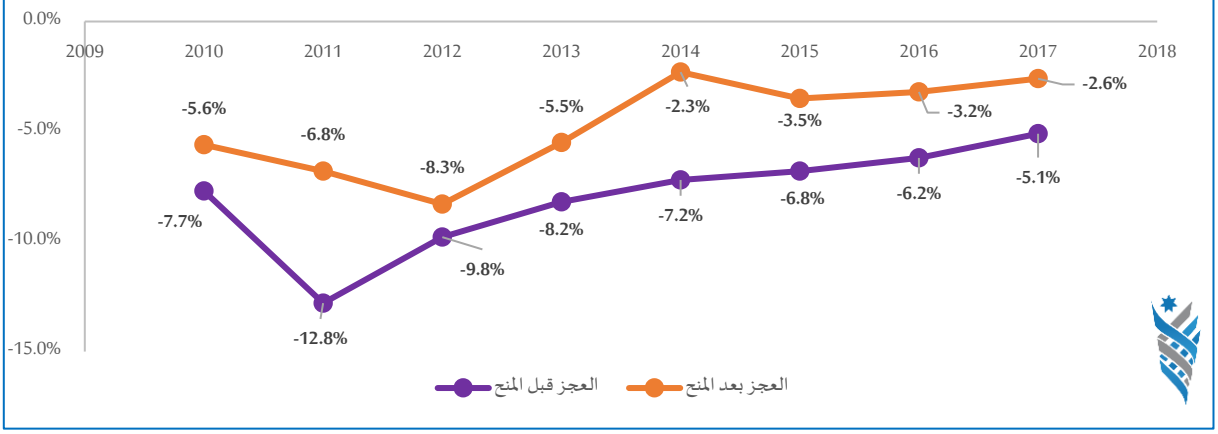

خامساً، ان معدل الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (الجهد الضريبي) في الأردن منخفض نسبياً حيث كان هذا المعدل خلال الفترة (2014-2016) يعادل ما نسبته 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا ما تمت مقارنة هذا المعدل بمجموعة كبيرة من دول العالم، سنجد أن هذا المعدل في الأردن أقل من دول كثيرة، مثل؛ تركيا (17.8%)، تشيلي (18.7%)، اليونان (26.2%)، المملكة المتحدة (26.5%)، إيطاليا (30.2%)، الدنمارك (46.7%).

الشكل 5: اجمالي الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي (2014-2016)

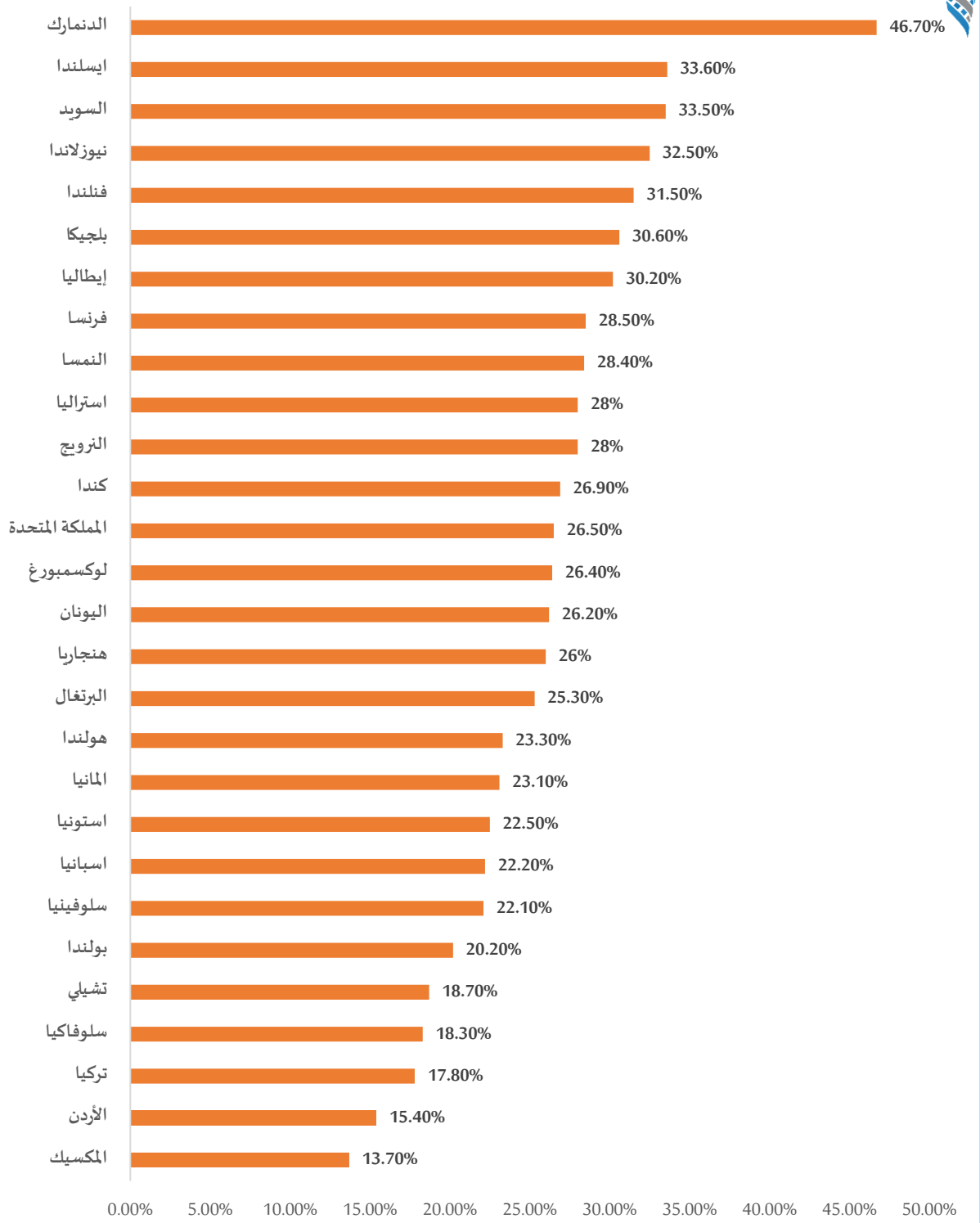

سادساً، وفي سياق الحديث عن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المهم الإشارة إلى النقطتين التاليتين:

1. كان معدل الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي يعادل 6.8% في 2015، و7.2% في 2016، و8.3% في 2017.
2. ان الإيرادات التي حققتها الدولة من البلديات والمجالس المحلية نسبةً إلى الناتج المحلي الاجمالي قد عادلت 2.4% في العامين 2015 و2016، وما نسبته 2.2% في العام 2017.
3. إذا جمعنا ما تحصله الدولة من إيرادات من الضرائب بالإضافة للإيرادات من البلديات والمجالس المحلية وكذلك الإيرادات غير الضريبية؛ سيعادل اجمالي الإيرادات العامة ما نسبته 26% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك فإن هذه النسبة منخفضة إذا ما تمت مقارنتها بمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث تشكل الإيرادات غير الضريبية في هذه الدول ما نسبته 12%-15% من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل6: نسبة الايرادات الضريبية وغير الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي

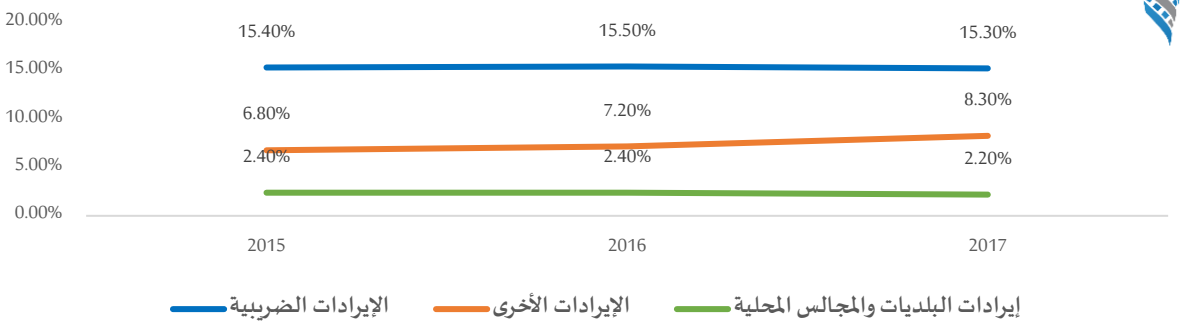

وبناءً على ما هو مذكور أعلاه؛ يرى منتدى الاستراتيجيات الأردني أن هنالك دوماً فرصة لتحسين وتطوير المالية العامة في الأردن ورفع كفاءة الانفاق العام. بالإضافة لذلك، فإن نسبة الإيرادات الضريبة الى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن منخفضة نسبياً، وعلى الدولة أن تعمل على زيادة الإيرادات العامة بنسب تمكنها من اصلاح الخدمات العامة وزيادة الإنفاق الرأسمالي.

4. قانون ضريبة الدخل المعمول به حالياً؛ بعض التعليقات والملاحظات

أ. هل قانون ضريبة الدخل الحالي عادل؟

ان النظام الضريبي المعمول به حالياً غير عادل، حيث انه إذا نظرنا إلى هيكل الإيرادات الضريبية سوف نلاحظ بأن الإيرادات الضريبية من ضريبة المبيعات وحدها تشكل نحو 69% من مجمل الإيرادات الضريبية؛ وهذا يشير إلى أن الفقراء في الأردن يساهمون في الإيرادات الضريبية نسبةً إلى دخلهم بنسبة أكبر من الأغنياء نظراً لثبات نسبة الضرائب المباشرة وعدم مرونتها مع الدخل، فيشكل ما يدفعه الفقراء كضرائب مبيعات إلى دخلهم نسباً أكبر من تلك التي يدفعها الأغنياء إذا ما قورنت بدخلهم.

الشكل 7: مكونات الايرادات الضريبية (2014-2017)

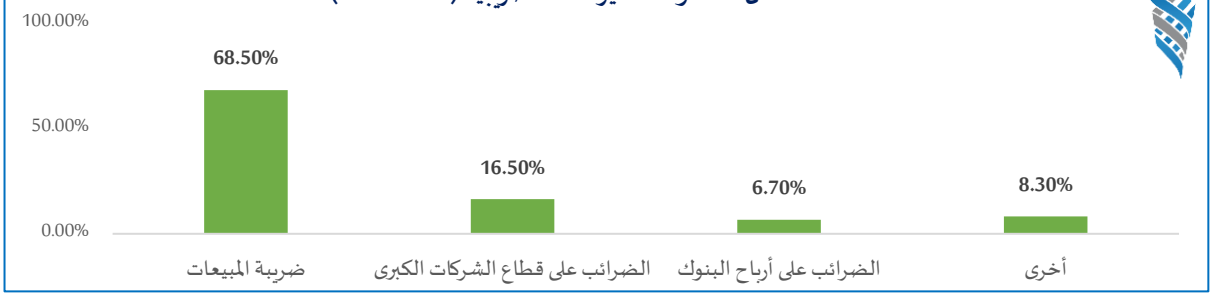

ان النظام الضريبي القائم حالياً يعاني من عدم التنوع في مصادر الإيرادات الضريبية، وفي هذا السياق من المهم طرح السؤال الآتي: ماذا لو تراجعت الإيرادات الضريبة من ضريبة المبيعات بشكل كبير ومفاجئ لأي سببٍ كان؟؟ كيف سيؤثر ذلك على الإيرادات التي تحققها خزينة الدولة؟؟

ومن الأسباب الأخرى التي تجعل النظام الضريبي القائم حالياً غير عادل؛ أن الإيرادات الضريبية من قطاع الشركات الكبرى في الأردن يساهم بنحو 17.6% من الإيرادات الضريبية التي تحققها الدولة في الأردن، وهذا المعدل مرتفع نسبياً إذا ما تمت مقارنته بمساهمة هذا القطاع في الإيرادات الضريبية في باقي دول العالم. بالإضافة لذلك، وبالنظر إلى قطاع الشركات الكبرى فإن الضرائب التي يدفعها القطاع المصرفي تشكل 65% من اجمالي الضرائب التي يدفعها قطاع الشركات الكبرى (الشركات المدرجة في سوق عمان المالي)، وهذه النسب تشير إلى أن النظام الضريبي المعمول به حالياً في الأردن غير عادل. ان البنوك تدفع ضرائب أكثر من غيرها نظراً لأنها أكثر ربحية، إلا أن هذا ليس مبرراً لفرض ضرائب على القطاع المصرفي أكثر من القطاعات الأخرى.

الشكل 8: نسبة ضريبة المبيعات والضرائب على الشركات من اجمالي الايرادات الضريبية في الأردن والعالم (2016)

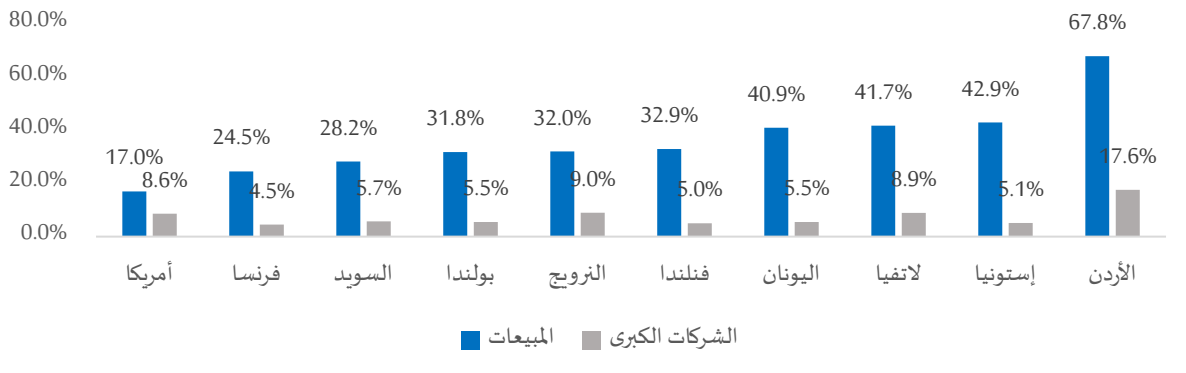

من الأمور التي تظهر عدم عدالة النظام الضريبي المعمول به حالياً؛ أنه وعلى الرغم من تدني دخول الموظفين العاملين بأجور شهرية إلا أن مساهمتهم في الإيرادات الضريبية أكبر من مساهمة فئة المهنيين والحرفيين والشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الواقع فإنه لا يوجد أي سجل رسمي لأعداد الشركات ضمن فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والحرفيين، إلا أن دائرة الإحصاءات العامة تقدر العدد الكلي للشركات والمؤسسات ضمن هذا القطاع بـ 147,767 في العام 2012، و157,852 في العام 2014. وفي هذا السياق، إذا افترضنا أن هذا القطاع مكون من 150,000 شركة؛ فإن أرقام الإيرادات الضريبية في 2017 تظهر أنه بالمتوسط قد دفعت كل شركة أو مؤسسة ضمن هذا القطاع ما قيمته 440 ديناراً فقط كضريبة دخل في السنة (الإيرادات الضريبية من هذا القطاع/عدد الشركات ضمن القطاع؛ 66.1 مليون دينار/150,000 شركة = 440).

الإيرادات من ضريبة دخل الأفراد (مليون دينار)	2015	2016	2017
الموظفون بأجور شهرية	111.5	118.7	129.8
قطاع الأفراد المهنيون والحرفيون والشركات الصغيرة والمتوسطة	95.4	75.2	66.1

ولوضع هذه الأرقام في سياقها العالمي، ومقارنة ما يدفعه قطاع الأفراد من موظفين برواتب شهرية ومهنيين وحرفيين ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، سنجد أن هذا القطاع في الأردن يدفع ضريبة دخل أقل بكثير مما تدفعه ذات القطاعات في الدول الأخرى.

الشكل 9: متوسط نسبة الايرادات من الضرائب على الافراد إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن والعالم (2016-2012)

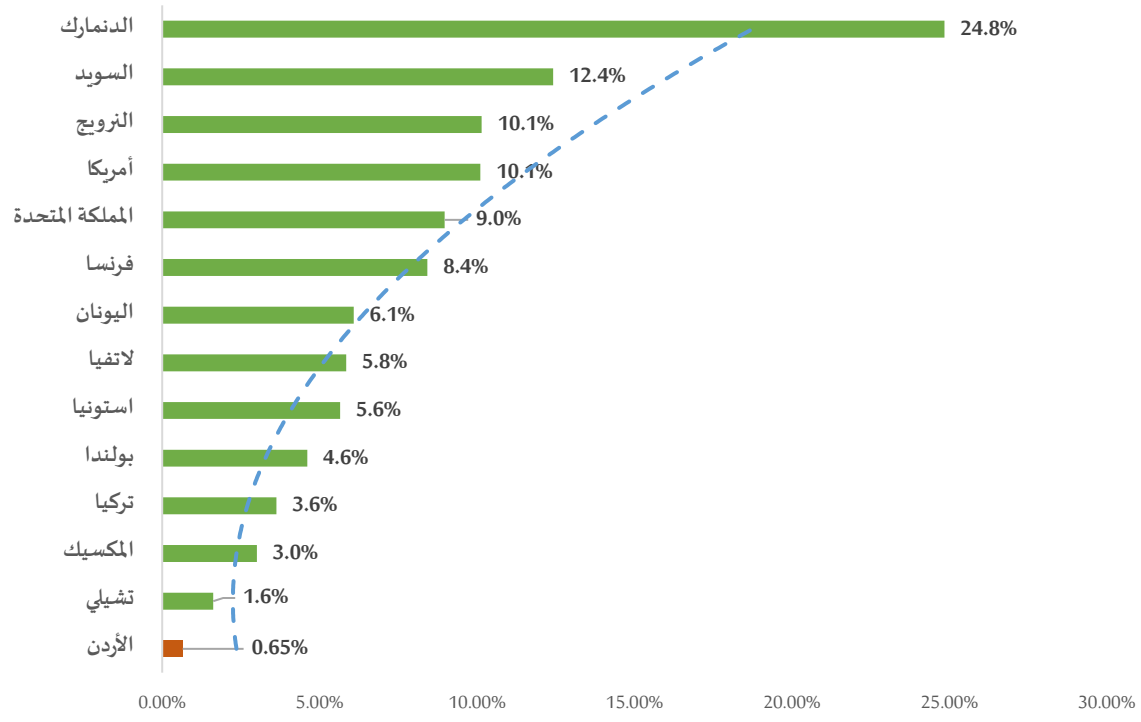

ب. هل قانون ضريبة الدخل واضح وبسيط؟

ان قانون ضريبة الدخل الحالي ليس واضحاً أو بسيطاً، وان أي قانون جديد يجب أن يعكس ويوضح الفروقات بين الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، كذلك؛ فإن قانون ضريبة الدخل الحالي ليس مبسطاً أو مفهوماً للناس وذلك بسبب التعديلات المتتالية والمتلاحقة التي طرأت عليه، وبسبب وجود أنواع مختلفة من الضرائب، كما أنه يميز بين القطاعات المختلفة بنسب ضريبية مختلفة.

ج. هل النظام الضريبي يحفز تنويع الإيرادات الضريبية؟

ان النظام الضريبي القائم حالياً لا يساعد في تنويع الإيرادات الضريبية، فعلى سبيل المثال؛ خلال الفترة 2014-2017، شكلت الإيرادات من ضريبة المبيعات نحو 69% من الإيرادات الضريبية، كذلك أيضاً فإن قطاع البنوك يساهم في الإيرادات الضريبية بنسبة 65% من اجمالي الإيرادات الضريبية التي تحصلها خزينة الدولة من قطاع الشركات الكبرى (الشركات المدرجة في سوق عمان المالي).

د. هل النظام الضريبي الحالي مرن؟

ان النظام الضريبي الحالي غير مرن، حيث أن المرونة الضريبية في الأردن تعادل 1.09 وهذا يعني انه على سبيل المثال إذا حقق الأردن نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يعادل 5% فإن معدل الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بنسبة 0.45% (5*0.09= 0.45). ويعزى عدم مرونة النظام الضريبي إلى سبب رئيسي وواضح؛ وهو عدم تنوع مصادر الإيرادات الضريبية في النظام الضريبي في الأردن.

هـ. هل يوفر النظام الضريبي الحالي إيرادات مالية كافية للحكومة؟

ان النظام الضريبي الحالي لا يوفر للحكومة الإيرادات الضريبية الكافية كي تستطيع القيام بمهامها، حيث أن معدل الجهد الضريبي (الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الأردن يعادل 15%، وهذا المعدل منخفض نسبياً، وفي هذا السياق يمكن القول بأنه بينما يمكننا العمل على تحسين كفاءة الانفاق العام في الأردن؛ يجب أن نعمل بالتوازي على رفع معدل الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي هو في الأصل منخفض نسبياً.

5. الملخص والتوصيات

يجب أن تبقى مسألة استقرار المالية العامة في الأردن على سلم أولويات الحكومة الجديدة، وفي معرض الحديث عن عدة تحديات تواجه المالية العامة في الأردن مثل مستوى الدين والعجز المستمر في الموازنة العامة يجب أن يساعد القانون الجديد لضريبة الدخل على تحقيق إيرادات إضافية وكافية لخزينة الدولة (إيرادات ضريبية).

وبناءً على ما تم ذكره في ورقة السياسات هذه؛ يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يأتي:

أ. ان قانون ضريبة الدخل المعمول به حالياً يفرض ضريبة دخل على الأسر من يحققون دخولاً سنوية تفوق الـ ، 24,000 بنسبة 7% للعشرة آلاف الأولى من الدخل الخاضع للضريبة، و14% للـ10,000 دينار التي تليها و20% على ما تلاها. ويعفي القانون الحالي الأفراد ممن يحققون دخولاً أقل من 12000 من دفع ضريبة دخل. وفي هذا السياق يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بتوسيع قاعدة المكلفين ضريبياً من خلال تخفيض الحد الأدنى للدخل الخاضع للضريبة. وفي هذا المجال من المهم الإشارة إلى أن أي تعديلات على القانون يجب أن يتم شرحها للناس ودافعي الضرائب بطريقة واضحة ومبسطة لكي لا يسيء فهم القانون أحد.

ب. يجب الاستثمار في موظفي دائرة ضريبة الدخل وتحسين كفاءتهم، وكذلك يجب الاستثمار في التكنولوجيا في الدائرة وتوظيفها في لتطوير ورفع كفاءة عملية التحصيل وزيادة المبالغ المحصلة، حيث من المهم تطوير العمليات التكنلوجية خصوصاً لتحسين التحصيل من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيون والحرفيون. واذا تم إدارة دائرة ضريبة الدخل بكفاءة وفعالية وتم تطوير الإجراءات المتبعة بها فإن هذا سيساعد في زيادة المبالغ المحصلة لخزينة الدولة، وبالتالي أيضاً سوف يساهم في زيادة تنويع إيرادات الدولة الضريبية.

ج. ليس من الخاطئ الإبقاء على نسبة الحالية لضريبة المبيعات في الأردن، وذلك لسببين؛ الأول: لقد تعود المواطنون على النسب الحالية لضريبة المبيعات. ثانياً: ان تخفيض ضريبة المبيعات لن يفضي بالضرورة إلى تخفيض أسعار البضائع والخدمات.

د. حيثما أمكن؛ يجب ألا يتم فرض نسب مختلفة من الضريبة على القطاعات المختلفة لأن ذلك سيتسبب في عدم كفاءة وتشوهات في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة وذات الربحية.

هـ. مع تنبني قانون جديد لضريبة الدخل، على الحكومة أن تقوم بعكس الإيرادات الضريبية بصورة واضحة وشفافة في البنود التي تبين الإيرادات الضريبية في بيانات المالية العامة والموازنة العامة للدولة، أي أن أي دخل من الضريبة يجب أن يوضح في بند يتبع الإيرادات الضريبية في حسابات الحكومة وموازنتها.

و. يجب ألا يكون نص القانون معقداً، بل يجب أن يكون بسيط وواضح وذلك ليحمي دافعي الضرائب (المكلفين) من تلاعب واستغلال بعض الخبراء الضريبيين والمدققين الضريبيين في دائرة ضريبة الدخل.

ز. لتجنب سوء الفهم أو التلاعب أو حتى التلفيقات، على الحكومة أن تستخدم كافة أشكال الوسائل والطرق الإعلامية وأن تعمل على إيصال وافهام قانون ضريبة الدخل والآليات المتبعة فيه للمواطنين الأردنيين والرأي العام الأردني، وما هي الآثار المتوقعة لتطبيق هذا القانون سواءً على المستوى الفردي للمكلفين أو على مستوى المالية العامة والاقتصاد الكلي. والحكمة من ضرورة اتباع سياسة إعلامية وكفؤة في شرح قانون ضريبة الدخل للمواطنين، بأنه عادةً ما يتم تناقل صور نمطية بين الناس في المجتمع الأردني حول دفع الضرائب، حيث تعكس الصورة النمطية في أذهان الأردنيين بأن يعتقدون بأنهم يدفعون ضرائب أكثر مما يدفعون في الواقع أصلاً، أو ما يسمى بالوهم الضريبي. ويعزى الشعور بالوهم الضريبي في المجتمعات إلى أمرين أساسيين هما: التعديلات المستمرة على القوانين الضريبية، وكذلك ضعف وعدم كفاية الخدمات العامة الحكومية.

ح. وأخيراً، في سياق الملاحظات والتوصيات المذكورة أعلاه يؤكد منتدى الاستراتيجيات الأردني على أنه هناك قضايا متنوعة وهامة مرتبطة بتعديل قانون ضريبة الدخل الحالي، وتتضمن هذه القضايا؛

1. هل سيتضمن القانون الجديد ضرائب على توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أي ضرائب جديدة؟ اذا كانت الإجابة بنعم، يجب أن يتم تعريف هذه الضرائب وتوضيحها بشكل دقيق في نص القانون.
2. هل يجب على القانون الجديد إعادة النظر في ضريبة العقارات التي تستند حاليًا على القيمة المقدرة للإيجار؟

"ان البناء الناجح للدولة يتطلب قيادة سياسية تمتلك رؤية وطنية واضحة للنظام الضريبي وتحمل رسالة وطنية تشجع دافعي الضرائب الحاليين والمحتملين لدعم هذا النظام الضريبي وتشجعهم على الالتزام بدفع الضرائب. ان النظام الضريبي مكون رئيسي من مكونات عملية بناء الدولة والذي يجب أن يكون مربوط بشكل واضح باستراتيجية وطنية لتحفيز النمو الاقتصادي."

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

Tel: +962 6566 6476 Fax: +962 6566 6376
info@jsf.org www.jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan